/ سورة الهمزة

١٦ /٥٢١

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله :

فصـل

قوله: ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ﴾ [الهمزة: ١]، هو: الطَّعَّان العيَّاب. كما قال: ﴿ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾ [القلم: ١١]، وقال: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة: ٥٨]، وقال: ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٧٩]، والهمز أشد؛ لأن الهمز الدفع بشدة، ومنه الهمزة من الحروف، وهى نقرة فى الحلق، ومنه: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴾ [المؤمنون: ٩٧]، ومنه قول النبى ﷺ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، من هَمْزِه، ونفخه، ونفثه»[1] وقال: «همزه: الموتَة» وهى الصرع، فالهَمْزُ: مثل الطعن لفظًا ومعنى.

واللَّمْز: كالذم والعيب، وإنما ذم من يكثر الهمز، واللمز. فإن الهُمَزَة واللُّمزَة: هو الذى يفعل ذلك كثيرًا، و«الهمزة» ، و«اللمزة»: / الذى يُفْعِل ذلك به. كما فى نظائره مثل ١٦ /٥٢٢
الضحكة والضحكة، واللعبة واللعبة، وقوله: ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ﴾ [الهمزة: ٢]، وصفه بالطعن فى الناس، والعيب لهم، وبجمع المال وتعديده، وهذا نظير قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا[2]. الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ [النساء: ٣٦، ٣٧]، فإن الهمزة اللمزة: يشبه المختال الفخور، والجمَّاع المحصى نظير البخيل، وكذلك نظيرهما قوله: ﴿ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ . مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القلم: ١١ - ١٣]، وصفه بالكبر والبخل، وكذلك قوله: ﴿وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾ [الليل: ٨]، فهذه خمسة مواضع، وذلك ناشئ عن حب الشرف والمال، فإن محبة الشرف تحمل على انتقاص غيره بالهمز واللمز والفخر والخيلاء، ومحبة المال تحمل على البخل، وضد ذلك من أعطى فلم يبخل، واتقى فلم يهمز، ولم يلمز. وأيضًا، فإن المعطى نَفَعَ الناس، والمتقى لم يضرهم، فنفع ولم يضر. وأما المختال الفخور البخيل، فإنه ببخله منعهم الخير، وبفخره سامهم الضر، فضرهم

---

(١) الترمذى فى الصلاة (٢٤٢) وابن ماجه فى الصلاة (٨٠٧) ، وضعفه الألبانى .

(٢) فى المطبوعة: «إن الله لا يحب كل مختال فخور» والصواب ما أثبتناه.

ولم ينفعهم، وكذلك: «الهمزة الذى جمع مالا»، ونظيره: قارون الذى جمع مالا، وكان من قوم موسى فبغى عليهم.

ومن تدبر القرآن، وجد بعضه يفسر بعضًا، فإنه كما قال ابن عباس ـ فى رواية الوالبى ـ: مشتمل على الأقسام، والأمثال، وهو تفسير ﴿ مُتَشَابِهًا مَّثَانِيَ ﴾.

١٦/٥٢٣ / ولهذا جاء كتاب الله جامعًا، كما قال ﷺ: «أعطيت جوامع الكلم»[(١)]. وقال تعالى: ﴿ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر: ٢٣]. فالتشابه يكون فى الأمثال، والمثانى فى الأقسام، فإن التثنية فى مطلق التعديد. كما قد قيل فى قوله: ﴿ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك: ٤]، وكما فى قول حذيفة: كنا نقول بين السجدتين: رب اغفر لى، رب اغفر لى[(٢)]. وكما يقال: فعلت هذا مرة بعد مرة، فتثنية اللفظ يراد به التعديد؛ لأن العدد ما زاد على الواحد، وهو أول التثنية، وكذلك ثنيت الثوب، أعم من أن يكون مرتين ـ فقط أو مطلق العدد ـ فهو جميعه متشابه، يصدق بعضه بعضًا، ليس مختلفًا، بل كل خبر وأمر منه يشابه الخبر؛ لاتحاد مقصود الأمرين، ولاتحاد الحقيقة التى إليها مرجع الموجودات.

فلما كانت الحقائق المقصودة والموجودة ترجع إلى أصل واحد، ـ وهو الله سبحانه ـ كان الكلام الحق فيها خبرًا، وأمرًا متشابهًا، ليس بمنزلة المختلف المتناقض، كما يوجد فى كلام أكثر البشر، والمصنفون ـ الكبار منهم ـ يقولون شيئًا ثم ينقضونه، وهو جميعه مثانى؛ لأنه استوفيت فيه الأقسام المختلفة، فإن الله يقول: ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [الذاريات: ٤٩]، فذكر الزوجين مثانى، والإخبار عن الحقائق بما هى عليه بحيث يحكم على الشىء بحكم نظيره، وهو حكم على المعنى الواحد المشترك ـ خبرًا أو طلبًا ـ خطاب متشابه، فهو متشابه مثانى.

١٦/٥٢٤ / وهذا فى المعانى مثل الوجوه والنظائر فى الألفاظ، فإن كل شيئين من الأعيان والأعراض وغير ذلك، إما أن يكون أحدهما مثل الآخر، أو لا يكون مثله فهى الأمثال، وجمعها هو التأليف، وإذا جاءت بلفظ واحد كانت نظائر، وإن لم يكن مثله، فهو خلافه سواء كان ضدًا أو لم يكن. وقد يقال: إما أن يجمعهما جنس أو لا، فإن لم يجمعهما جنس، فأحدهما بعيد عن الآخر، ولا مناسبة بينهما. وإن جمعهما جنس، فهى الأقسام، وجمعها هو التصنيف. ودلالة اللفظ الواحد على المعانى المختلفة تسمى الوجوه. والكلام الجامع هو: الذى يستوفى الأقسام المختلفة، والنظائر المتماثلة جمعًا بين المتماثلين، وفرقًا بين المختلفين. بحيث يبقى محيطًا، وإلا فذكر أحد القسمين أو المثْلَين لا يفيد التمام، ولا يكون

---

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٧٧) ومسلم فى المساجد (٥٢٣ / ٥).

(٢) ابن ماجه فى إقامة الصلاة (٨٩٧).

الكلم محيطًا، ولا الكلم جوامع، وهو فعل غالب الناس فى كلامهم.

والحقائق فى نفسها: منها المختلف، ومنها المؤتلف، والمختلفان بينهما اتفاق من وجه، وافتراق من وجه. فإذا أحاط الكلام بالأقسام المختلفة، والأمثال المؤتلفة، كان جامعًا، وباعتبار هذه المعانى كانت ضروب القياس العقلى المنطقى ثلاثة: الحمليات والشرطيات المتصلة، والشرطيات المنفصلة.

فالأول: للحقائق المتماثلة الداخلة فى القضية الجامعة.

والثانى: للمختلفات التى ليست متضادة، بل تتلازم تارة، ولا تتلازم أخرى.

/ **والثالث**: للحقائق المتضادة المتنافية، إما وجودًا أو عدمًا، وهى النقيضان. وإما وجودًا ١٦/٥٢٥
فقط، وهو أعم من النقيضين، وإما عدمًا فقط، وهو أخص من النقيضين.

فالحمليات للمثلين، والأمثال. والشرطيات المنفصلة للمتضادين، والمتضادات. ويسمى التقسيم، والسَّبر، والترديد، والبيانى. والمتصلة للخلافين غير المتضادين، ويسمى التلازم.